إنتهت مشكلة المبيدات الخطرة وبقيت مشاكل التخزين والبيع

تحقيق/ محمد الظاهري

تحركت المياه الراكدة أخيراً، ويؤكد المسئولون أن العمل جار حاليا لوضع حلول يفترض أن تكون نهائية لمشكلة المبيدات في اليمن.

ومن المفترض أيضا أن تخرج الحكومة بقرار ينهي حكاية أخطر المشاكل البيئية في اليمن والتي بدأت تروى قبل عشرين عاماً.

ففي عام ١٩٨٥م عقدت وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) ندوة لمناقشة المشكلة، وتقرر ضرورة سرعة التخلص من المبيدات الراكدة والتالفة في اليمن.

وكشفت عمليات مسح أن البلاد مكتظة بأكثر أنواع المبيدات خطورة، فلم يكن هناك قانون ينظم الأمر، ولم يكن أحد قد التفت إلى مصدر الرائحة بعد.

ووجد المسئولون أن الحديث عن معالجات أمر غير ممكن قبل تنظيف المكان من مبيدات الجيل الأول، والتي تبقى آثارها في البيئة من عشر إلى عشرين عاما.

الحكومة تناقش آخر مقترح لمطاردة أخطار المبيدات

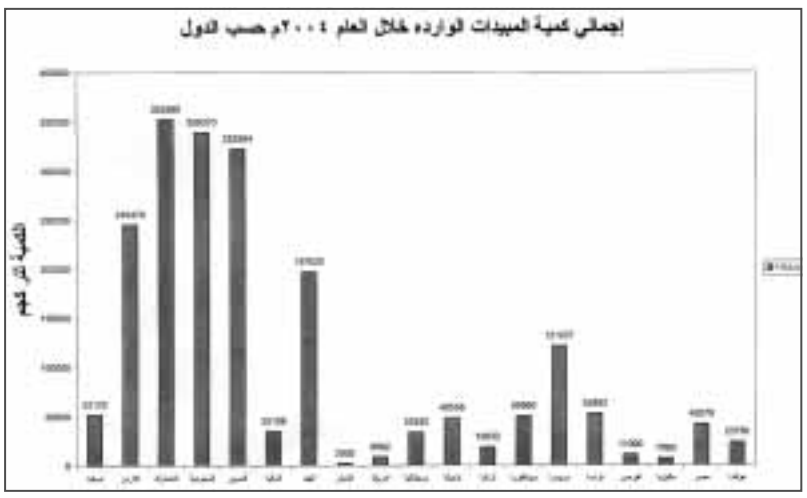

المبيدات المستوردة مراقبة

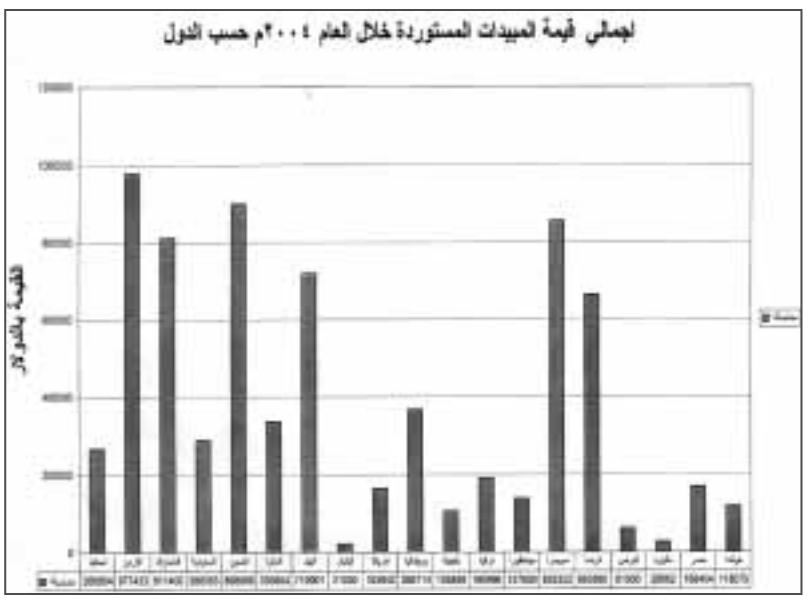

بداية الطريق

عام ١٩٩٦ نفذت أولى عمليات البحث عن المبيدات بعد توقيع اتفاقية مع "الفاو" قيمتها مليون و٧٥٠ ألف دولار قدمت من الدول المانحة على رأسها هولندا.

عمليات البحث كشفت عن كارثة مدفونة في إحدى مزارع سردد، وفي نهاية العام أخرجت من اليمن ٢٦٢ طنا من المبيدات لإتلافها في محارق خاصة.

هذه الكمية لم تكن سوى بداية الفتيل الذي اشتعل، ولم تكن النهائية كما كان مخططا لها، ووقعت اتفاقية جديدة مع الفاو عام ١٩٩٩ بقيمة مليون و١٧٦ ألف دولار ساهمت الحكومة فيها بسبعمائة ألف دولار.

كان مقررا التخلص من ٣٠ طنا من المبيدات شديدة السمية المتبقية في "سردد"، بالإضافة إلى كمية كبيرة من التربة شديدة التلوث في المكان.

في نفس العام صدر القانون رقم ٢٥ الخاص بالمبيدات، وتأخرت عملية التخلص من المبيدات واستغل الأمر هنا لتنظيم حملة جديدة بالتعاون مع مصلحة الجمارك.

في عام ٢٠٠٢ تخلصت اليمن من ٣٠ طنا من المبيدات التي كانت في سردد، بالإضافة إلى ٧٨ طنا من المبيدات جمعت في الحملة من مختلف المحافظات، وتتضمن الكمية الأخيرة التربة شديدة السمية التي انتزعت من سردد، فيما تم معالجة ٢١٠ أطنان من التربة الأقل تلوثا حيويا في نفس المنطقة لتلافي تكاليف نقلها خارجا.

لا توجد نهاية

كل مرة كانت عمليات البحث تكشف أن المشكلة أكبر بكثير مما قدر لها حسب المسئولين، وساهم عدم تنظيم عملية الاستيراد في تفاقم المشكلة.

وخلال عشرين عاما كان الاهتمام بمشكلة المبيدات يتراوح بين النشاط حينا، والهدوء أحيانا أخرى لأسباب كثيرة بينها نقص الخبرات الفنية والموارد المالية.

العام الماضي أعادت توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشأن المبيدات القضية إلى السطح، وتحركت المياه الراكدة مجددا.

وعقدت منتصف فبراير الماضي دورة تدريبية لبدء حملة جديدة للتفتيش عن المبيدات العالية السمية والمهربة في اليمن.

وحسب تقرير صادر عن إدارة وقاية النبات فقد تم بالتعاون مع الهيئة العامة لحماية البيئة تنظيم حملة للبحث عن الملوثات العضوية الثابتة التي كانت تستخدم في اليمن منتصف الثمانينيات والتي أصبحت محظورة عالميا، ونفذت الحملة في الفترة من إبريل وحتى سبتمبر الماضيين.

ورغم تأكيد التقرير خلو اليمن من تسعة أنواع من المبيدات العضوية الثابتة التي حددتها اتفاقية المبيدات العضوية الممنوعة إلا أن الحملة جمعت ٢٩ طنا من المبيدات التالفة والمنتهية الصلاحية والمواد الملوثة.

وذكر التقرير أن عملية البحث في أمانة العاصمة تشتبه في مادة مجهولة تسمى "سنو" ومشكوك في أنها ضمن الملوثات المحظورة، وقال أنها تباع عند تجار التجزئة، وقدر كميتها بنصف طن.

مولت هذه الحملة بمليون و٤٠٠ ألف دولار، قدمت ٤٠٠ ألف منها مساعدة هولندية، وبقية المبلغ قروض قدمها البنك الدولي.

اليمن خالية؟!!

مدير عام إدارة وقاية النبات بوزارة الزراعة المهندس عباس علي عبدالمغني يؤكد أن اليمن أصبحت خالية من المبيدات الخطرة، رغم هذا ما زالت مشكلة المبيدات غير منتهية مع بقاء عمليات التهريب، واستمرار تخزين المبيدات في مخازن موجودة داخل المناطق السكنية.

لقد أصبح لدى الجهات المسئولة قانون ونظام يضبط عملية الاستيراد بشكل سليم، وعلمي، وهذا على الأقل جزء من الحل، وأفضل بكثير من بقاء عملية الاستيراد كما كانت دون أي معايير.

وتوفر السياسات الجديدة المتعلقة بالمبيدات الكثير من البيانات، ففي العام الماضي مثلا استوردت اليمن مليوناً و٩٦٤ ألفاً و٩٩٨ لتر/كجم من المبيدات بقيمة سبعة ملايين و١٧٩ ألف دولار. وقد استوردتها من ٧٥ شركة في ١٩ دولة، واحتلت الصين المركز الأول، وجاءت الهند ثانياً تليها الأردن ثم بريطانيا والسعودية.

وتوفر هذه السياسات الكثير من البيانات الأخرى المتعلقة بتفاصيل نوع المبيد والمستورد والوكيل والمنفذ، رغم هذا ما زالت غير كاملة، فأمام المبيد مرحلة أخرى داخل البلاد، هي طريقة ومكان التخزين، وكيفية الاستخدام ومكانه، وطرق التخلص من الآثار الضارة.

وحسب المهندس عباس عبدالمغني فإن أصحاب مخازن المبيدات يرفضون حتى اليوم إخراج مخازنهم من المناطق السكنية، وقال: "فوضنا مكاتب الزراعة في كل المحافظة بحل هذه المشكلة، لكن الجميع يواجه نفس الرفض، فتجار المبيدات يطالبون الحكومة ببناء أسواق خاصة بهم".

من وجهة نظره هذا غير ممكن في الوقت الراهن، وقال: "إذا أردنا تحقيق ذلك علينا انتظار عام ٢٠٢٥، وهذا غير معقول".

لا بد من حل

توجيهات الرئيس كانت واضحة، لا بد من حل مشكلة المبيدات ومواجهتها باعتبارها أكبر الأخطار البيئية في اليمن، وقد وجه أيضا الالتزام بمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها.

بالإضافة إلى التزام اتفاقية "روتردام" بشأن تطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيماوية ومبيدات خطرة متداولة في التجارة الدولية.

مطلع يناير الفائت وافق مجلس النواب بأغلبية على اتفاقية "روتردام" بناءً على توصية تقرير أعدته لجنة مشتركة من المياه والبيئة والصحة والسكان، والزراعة والري والأسماك.

وتتضمن الاتفاقية ثلاثين مادة إلى جانب خمسة مرفقات تهدف في مجموعها إلى تشجيع مفهوم المسؤولية المشتركة بين أطراف الاتفاقية بشأن التداول التجاري في بعض المواد الكيميائية الخطرة، وحماية صحة الإنسان والبيئة من الأخطار الكامنة لهذه المواد.

وأكدت الهيئة العامة لحماية البيئة يومها بأن ٦٦٠ نوعاً من المبيدات الزراعية كانت تهرب إلى اليمن قبل إعداد وتنفيذ قانون تداول المبيدات، وتراجعت إلى ١٦٠ نوعاً بعد تطبيقه.

وحسب آخر تقارير إدارة وقاية النبات بوزارة الزراعة المسئولة عن الأمر تم إدراج أربعة أنواع من المبيدات عالية السمية ما زالت متداولة في اليمن هي "مونوكروتوفوس" و"ميثوميل"، و"ميثاداثيون"، و"فوسفيد الألمونيوم" وذلك عام ٢٠٠٢,

وفي مايو الفائت أوقفت الإدارة تصاريح الاستيراد لمبيد "مونوكروتوفوس" تمهيدا لمنع استيراده وتداوله بعد استنفاد الكميات الموجودة منه في الأسواق.

آخر المقترحات

ومؤخراً قدمت الإدارة العامة لوقاية النبات مقترحاً بآلية تنفذ الرقابة والتفتيش على مخازن ومحلات بيع المبيدات، وهي الآلية التي يفترض بها إنهاء المشكلة.

وتركز الحملة على نقل مخازن المبيدات من الأحياء السكنية إلى مناطق أخرى تتوفر فيها الشروط والمواصفات الفنية بما في ذلك وسائل السلامة والأمان لتخزين المبيدات. بالإضافة إلى معاينة محتويات مخازن ومحلات بيع المبيدات والتأكد من مصادرها وإثبات قيد أنواع وكميات المشكوك بها، وإحالة المتورطين إلى النيابة، والتوعية بشأن استخدام المبيدات بشكل سليم، وتنشيط دور المرشد الزراعي بين الفئات المستهدفة.

وقال المهندس عباس علي عبدالمغني أن المقترح سيناقش في اجتماعات الحكومة ، وفي حال أقر فإن صفة الضبطية القضائية ستمنح لمدراء إدارات وقاية النبات في المحافظات بعد تدريبهم على هذه المهمة، وستشكل لجنة إشرافية يرأسها وزير الزراعة، وعضوية ممثلين عن الجهات المسئولة بينها وزارت الصحة والزراعة والعدل والتجارة.

وتبلغ تكلفة الحملة المخطط تنفيذها في ١٥ يوما أكثر من ستة ملايين و٢١٩ ألف ريال، ويتوقع المسئولون أن تسفر عن معرفة حجم وأنواع ومصادر المبيدات المهربة والمتواجدة في اليمن، وتلافي المخاطر التي قد تسببها مخازن المبيدات الموجودة في الأحياء السكنية، والحد من الأضرار والآثار السلبية الناجمة عن استخدام المبيدات.

مدونة توزيع المبيدات

وتأتي كل هذه الجهود لتطبيق ما جاء في مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، وهي عبارة عن مجموعة من المعايير المقبولة عالمياً لإدارة المبيدات تم تبنيها في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٨٥ وتم تحديثها عام ٢٠٠٢,

وتوزع المدونة مسئولية التصنيع والاستخدام السليم للمبيدات بين المصنعين والحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وهي الجهات التي تعتمد عليها لتنفيذ المدونة، ورغم أنها مدونة "طوعية" إلا أن جميع البلدان الأعضاء في منظمة "الفاو" وعدت بالعمل لإنجاحها، وبينها اليمن.

كما تم مصادقتها من قبل كبار مصنعي المبيدات، وشاركت مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية في إنشاء المدونة.

وتضع المدونة عددا من المراحل للإلتزام بالإدارة السليمة للمبيدات، وتمثل هذه المراحل عمر المبيد من صناعته حتى التخلص من آثاره.

وهذه المراحل هي "الاختيار"، و"التجارة والتوزيع"، "التوسيم والتعبية والإعلان"، "الاستخدام والإشراف"، و"التخزين والتخلص".

وتحت كل بند من هذه البنود تحدد المدونة التزامات الشركاء الثلاثة في حماية الإنسان والبيئة من المبيدات (الحكومة، المصنع، ومنظمات المجتمع المدني).

وبشكل مختصر تتركز مسئولية المصنع على التأكد من كفاءة منتجه وسلامته، وإرفاقه بكافة المعلومات عن مكوناته وطرق تخزينه واستخدامه والتخلص منه، وعدم استخدام الإعلانات المضللة، والتأكد من بيعه إلى وكلاء معتمدين يلتزمون بشروط التخزين وطرق الاستخدام، والتعاون مع الحكومات في تدريب العاملين في مجال المبيدات على طرق التخزين والبيع والاستخدام السليم، والتعاون بشأن توفير الآليات والمعدات اللازمة للتأكد من جودة المبيد وتدريب الموظفين الفنيين على أساليب التحليل.

وعلى الحكومة من جهتها إيجاد القوانين المنظمة لعملية شراء وبيع المبيدات وطرق توزيعها وتخزينها واستخدامها، وضمان عدم التلاعب بها، أو السماح باستخدام مبيدات مهربة وخطرة، ودعم برامج التوعية، ومراقبة كل المبيدات الموجودة في البلاد، والتعاون مع المصنعين على تنظيف الأماكن الملوثة وإيجاد طرق سليمة للتخلص من المبيدات المنتهية الصلاحية.

وتركز مهام المنظمات غير الحكومية على مراقبة وترصد توسيم لسمية المبيدات وتعبئتها والإعلانات المتعلقة بها للتأكد من أنها غير مضللة وبأن العبوات ليست في أشكال جذابة للأطفال ويمكن فتحها بسهولة، والتوعية، والنظر في مساعدة الدول النامية لحل مشكلة نقص الخبرات الفنية والموارد المالية والتقنية.

ويمكن الإطلاع على النص الكامل للمدونة باللغة العربية بزيارة الموقع الإلكتروني
www.fao.org/ag/AGP/AGPP/pesticid

وتعتبر المدونة واحدة من أهم عناصر السياسات الدولية لإدارة المبيدات، وهي أربع أدوات مقرة دولياً.

وتشجع المدونة على تقليل المخاطر إلى أدنى حد وعلى استقصاء وترويج استراتيجيات الإدارة المتكاملة للآفات، وهي إدارة تشدد على نمو محاصيل صحية بأقل تدخل ممكن في النظم البيئية الزراعية، وتشمل استخدام أصناف نباتية مقاومة للآفات واستخدام الأعداء الطبيعيين لآفات المحاصيل.

وإذا نجحت المساعي الحكومية الأخيرة بهذا الصدد، فإن اليمن تكون قد قطعت الخطوة الأولى في طريق إغلاق ملف "خطر المبيدات".

تأملات

محمد العريقي

ترشيد المياه لا يعني الاستغناء عن الشجرة

□ الدعوة إلى ترشيد المياه لا تعني القبول بأن تتحول بيئتنا إلى صحراء جرداء يطمس فيها أي لون أخضر، والحقيقة أن التشديد على ترشيد استخدامات المياه هو من أجل زيادة المساحة الخضراء، زراعياً وترفيهياً، فكلما استخدمت المياه بتقنين مرشد وفق الحاجة المناسبة لكل غرسة وكل نبتة وكل شجرة، سنحقق فائضاً كبيراً من المياه.

□ وعندما نستشعر أهمية كل قطرة ماء في الاستخدامات المنزلية والصناعية وفي الاستخدامات الأخرى، سنوفر مئات الآلاف من الأمتار المكعبة.

□ وعندما نحد من زراعة القات سنوجد ملايين الأمتار المكعبة من المياه لري المحاصيل الزراعية الهامة.

□ وإذا اهتمينا بصيانة شبكة نقل المياه سنزيد من الاحتياطي المائي أكثر من (٢٠٪)، حبيت أن أطرح هذه الأفكار للدخول إلى التذكير بأهمية العودة إلى نشاط التشجير ووضع الأحزمة الخضراء حول المدن الرئيسية وفي ساحاتها وشوارعها العامة، فالشجرة هي الصديق المريح للإنسان، وهي الفلتر النشط الذي يمتص السموم والغازات التي تبثها مصادر التلوث.

□ وكانت هناك أفكار كثيرة لتشجير الهضاب والتلال المحيطة بمدينة صنعاء وترجمة هذه الأفكار إلى مشروع وضع في الاعتبار شحة المياه، فصمم نظاماً لحصاد المياه في تلك المرتفعات ووضعها في خزانات يتم ري الأشجار منها بعد موسم الأمطار.

□ وكانت هناك – أيضاً – طرق متعددة لتجميع المياه الرمادية التي تصلح لري أشجار الزينة من خلال تجميع مياه المساجد، كما أنه يمكن الاستفادة من المياه العادمة المعالجة، خاصة وأن هناك توجهاً لإنشاء المزيد من محطات المعالجة.

alariky@maktoob.com

حويس الشاعر الصامت.. وداعاً

نبيل نعمان

■ غيّب القدر صبيحة الثاني من فبراير الأخ والزميل المصور المبدع/ عبدالله حويس بعد رحلة طويلة من العمل الإبداعي في مجال التصوير الفوتوغرافي ، وظل متفانياً في عمله ودقيقاً في أدائه ، يحترم مهمته التي نذر نفسه لها وسجل بعد ستة مناظر مختلفة وأحداث كثيرة.

– ستظل كل صورة أو لقطة سجلتها عدسة حويس تحكي قصصه ، وشاهداً على عمل إبداعي ، وفناً لا يموت .. فالصورة كما يقول المثل الصيني بـ"ألف كلمة" ،وستظل آلاف الصور تنقلنا إلى أماكن وأزمنة مختلفة ونراك من خلالها أيها الراحل العزيز.

لطالما سجلت أيها الراحل العزيز حضوراً مميزاً في مهنتك التي أحببتها وظلت جزءاً لا يتجزأ منك طوال مسيرتك المليئة بالعطاء وجسدتها واقعاً منعماً بالحب للعمل المتنقل ، اندمجت وامتزجت مشاعرك النبيلة لتشكلان معاً حويس الإنسان ، وحويس المصور الفوتوغرافي توأمان لا ينفصلان.

– لقد ظلت الكاميرا معشوقتك الأبدية .. رافقتك حيثما ذهبت ، وكانت عينك التي تنقل بها للملايين جمال وبهاء الوطن الأرض والإنسان ، وسجلت بعدستها أحداثا ومناظر وتحولات هامة ستغدو لا محالة مخزوناً تاريخياً تقرأه الأجيال جيلاً بعد آخر.

– أيها الراحل العزيز .. لقد نظمت شعراً جميلاً وقصائد مطولة لم تستوعبها عشرات الدواوين .. لمَ لا وقد قيل قديماً أن التصوير هو شعر صامت ، وسيبقى هذا الإرث ملهماً للكثير ، وزاداً للمبدعين ، وتاريخاً مفتوحاً .. يقرأه وينهل منه كلٌ من زاويته الخاصة.